تونس

ماي 2020

يتوافد اللاجئون وطالبو اللجوء الى تونس بشكل رئيسي من الشرق الأوسط وجنوب الصحراء والقرن الأفريقي. يصل معظمهم عبرالبر أو الجومن البلدان المجاورة و ذلك ضمن حركات الهجرة المختلطة وعن طريق البحر أو البر من و إلى ليبيا.

لم تعتمد تونس بعد مشروع النظام الوطني للجوء و بذلك تبقى المفوضية الكيان الوحيد المسؤول عن إجراء التسجيل وتحديد وضع اللاجئ (RSD). يبيساهم الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي غير المستقر في الحد من توفير حلول لمعظم اللاجئين وطالبي اللجوء. كما أن تدهور الوضع الأمني والسياسي في الدول المجاورة، بما في ذلك ليبيا ،يمكن أن يؤدي إلى تدفق كبير للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الدولية.

الأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية

حسب بلدان الأصل

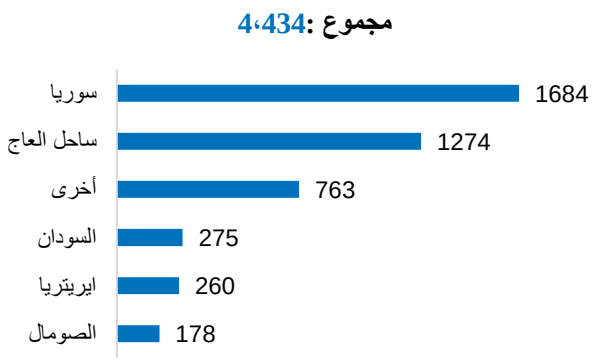

حتى 30 ماي 2020

التمويل المطلوب (حتى 28 ماي 2020)

11.6 مليون دولار أمريكي

الدعم المطلوب لعمليات المفوضية في تونس

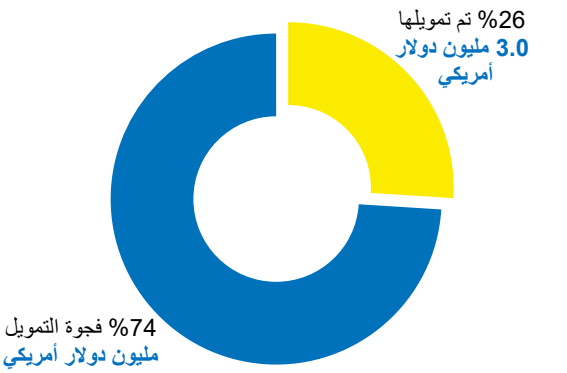

فيروس كورونا في تونس:

منذ اكتشاف أول حالة لفيروس كورونا في تونس في 2 مارس 2020، أبلغت وزارة الصحة رسميًا عن أكثر من 1000 حالة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ويعد ذلك في وقت مبكر نسبياً في تونس مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، تم إقرار إجراءات صارمة لإبطاء الانتشار، مما أثر بشكل كبيرعلى التنقل و النفاذ لسبل العيش. أصبح الوضع يمثل تحديًا متزايدًا بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء على الرغم من عدم وجود تقارير مؤكدة عن أن الاختبارات التي أجرت لهم كانت ايجابية لفيروس كورونا. وفقاً لآخر عملية متابعة أجريت على 1345 أسرة للاجئين وطالبي اللجوء، أُعلن أن 57.5% معرضون لخطر الإخلاء بسبب نقص الموارد ، في حين أبلغ 85% منهم عن افتقارهم للدخل.

وضعت المفوضية عدة تدابير لتكييف الخدمات مع الوضع السريع المتطور ولضمان استمرارية العمل، بما في ذلك تقديم المش ورة عن بعد وإدارة الحالات و عمليات المتابعة واستقبال الوافدين. تم توسيع نطاق التواصل مع المجتمعات في جميع أنحاء تونس، مع إنشاء خمسة خطوط مجانية جديدة وتعزيز منصات التواصل الاجتماعي لضمان التواصل في اتجاهين مع الأشخاص المعنيين. تم وضع تدابير الصحة الوقائية في المبيتات التي تديرها المفوضية، بما في ذلك تطهير المباني، وتوفير لوازم الصرف الصحي، وغرف العزل ، كما تم توفير طبيب للولوج اليه عند الحاجة. تم توسيع نطاق المساعدة النقدية حتى تشمل عدد أكبر من اللاجئين وطالبي اللجوء ضعفاء الحال بالإضافة الى توزيع أكياس لمواد النظافة المواد الغذائية التي وفرتها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على أسر اللاجئين. بالإضافة الى ذلك، تم توزيع مجموعات النظافة ، وكذلك مجموعات المواد الغذائية الحكومية والمجتمع المدني على أسر اللاجئين. تجدر الإشارة الى أن المفوضية دعمت الحكومة للوقاية من انتشار العدوى في مرافق الرعاية الصحية من خلال التبرع بوحدات سكنية ل لفحص الوافدين في المستشفيات.

العمل مع الشركاء

تضمن المفوضية الحماية الدولية وتقديم المساعدة متعددة القطاعات للأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية بالتعاون مع الحكومة التونسية ومختلف مكوناتها كوزارة التربية والتعليم ، وزارة الصحة ، وزارة الشؤون الإجتماعية، وزارة المرأة، وزارة التشغيل والتكوين المهني , حتى تتمكن من توفير الحقوق الأساسية والخدمات الضرورية للاجئين وحتى تتمكن من ادماجهم في البرامج الإقتصادية
كما تنسق المفوضية مع مؤسسات الدولة في جهات مختلفة من البلاد، أهمها الجنوب حيث يوجد أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء.
بالإضافة إلى ذالك تثمن المفوضية مساندة الهيئات الأخرى للأمم المتحدة من بينها المنظمة الدولية للهجرة اليونيسيف ، منظمة الصحة العالمية ،و-برنامج الغذاء العالمي من أجل ضمان حسن تنسيق عملية الاستجابة و فعاليتها. كما يقوم الشركاء الآتي ذكرهم بتنفيذ أنشطة محددة في مجالات مختلفة:

- **المعهد العربي لحقوق الإنسان (IADH):** بناء القدرات و المناصرة في مجالي الحماية الدولية و قضايا اللجوء بما في ذلك سياق التدفقات السكانية المختلطة. كما يتولى تقديم المساعدة القانونية.

- **الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الإجتماعي (TAMSS):** توفير سبل العيش ودعم سبل الوصول الى العمل، بما في ذلك التدريبات المهنية و المشاريع الصغرى و الأعمال المدفوعة الأجر.

- **المجلس التونسي للاجئين (CTR):** تحديد صفة الوافدين الجدد، الإستقبال، إدارة المأوى ، المساعدات متعدة القطاعات(مواد غذائية ، مساعدات نقدية..) دعم الرعاية الصحية ، إدارة الحالات الفردية والحماية المجتمعي, الحماية والوقاية من العنف الجنسي و التمييز الجنسي (SGBV)، حماية الطفل، الدعم النفسي و الاجتماعي، تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تقديم المشورة والأنشطة الترفيهية في سياق تدفقات الهجرة المختلطة.

مفوضية الامم المتحددة لشؤون اللاجئين هي عضو فريق الأمم المتحدة القطري في تونس كما تساهم في أنشطة التخطيط و التقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2021-2025. و تساهم في وضع إطار التعاون الذي سيشكل أساس تعاون الأمم المتحدة مع الحكومة التونسية خلال الفترة 2021-2025.

السياق العام:

أثبتت المفوضية وجودها في تونس عام 1963 بعد الحرب الجزائرية، وفي عام 2011 وقعت اتفاقية مع الحكومة التونسية لمعالجة العدد الكبير من اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من ليبيا. مع استمرار الأزمة الليبية في التأثير على المنطقة ، انطلقت التدفقات السكانية المختلطة بحلول نهاية عام 2018 ، مما أدى إلى زيادة ثلاثة أضعاف اللاجئين المسجلين وطالبي اللجوء بحلول عام 2019. وفي الوقت نفسه، تستضيف تونس اللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من النزاعات عبر الشرق الأوسط ، بشكل رئيسي من سوريا والعراق واليمن وفلسطين.

إثر ثورة ليبيا عام 2011 ظهرت أصوات تدعوا الى مجتمع أكثر شمولية وإنصافًا في تونس، في المقام الأول كوسيلة لحل التحديات السياسية والاقتصادية الحالية هذه الحاجة هي في صميم خطة التنمية الحكومية 2016-2020 ، ومن بين الأولويات لتحقيق خطة 2030.

تتماشى أنشطة المفوضية مع هذه الأهداف ، بهدف إنشاء نظام حماية وطني قادر على ضمان حقوق الإنسان وتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء.

الأنشطة الرئيسية

الحماية

- في ظل غياب قانون وطني للجوء، تقوم المفوضية **بتسجيل طالبي اللجوء ودراسة ملفّاتهم والقيام بعملية تحديد صفة اللاجئ** في تونس، لضمان أن يكون الأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية مسجلين و حاملين للوثائق المطلوبة، وهذا ما يحول دون تعرضهم للإيقاف التعسفي أو الاحتجاز أو الردّ القسريّ. في عام 2017، إعتمدت المفوضية نظام التسجيل البيومتري لتحسين جودة البيانات التي يتم جمعها ومنع الاحتيال.
- تواصل المفوضية بالتعاون مع شركائها من منظمات المجتمع المدني، دعمها للحكومة التونسية لتقديم **مشروع قانون اللجوء الوطني** إلى البرلمان من اجل المصادقة عليه. و تجدر الاشارة، أنه بناءً على طلب الحكومة، قدمت المفوضية الدعم و التوجيه الفني لمركز الدراسات القانونية والقضائية أثناء عملية صياغة مشروع القانون السابق ذكره.
- تنظم المفوضية تدريبات لفائدة **موظفي إدارة الحدود والاجانب بوزارة الداخلية** من أجل ضمان إلمامهم بقضايا **اللجوء والحماية في سياق تدفقات الهجرة المختلطة**. كثيرا ما تنقذ القوات البحرية التونسية القوارب المنكوبة على الساحل التونسي، والتي تكون في أغلب الاحيان قد غادرت من ليبيا. بالإضافة إلى هذا، يتم اعتراض مجموعات من المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون برا و بشكل غير نظامي الحدود التونسية الليبية (في كلا الإتجاهين). تعمل المفوضية على أن يكون عمل إدارة الحدود والاجانب في كنف متطلبات حماية الاجئين وطالبي اللجوء.
- تعتمد المفوضية في تونس منهجا تشاركيا لتعزيز **الحماية المجتمعية**، وبناء الروابط بين مختلف مقدمي الخدمات و ضمان حسن التواصل مع اللاجئين. يعمل شريك المفوضية المجلس التونسي للاجئين على تطوير المساحات الآمنة وتعزيز التواصل مع المجتمعات المتضررة من أجل التعرف على الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة أو المعرضين للخطر، مثل الناجين من العنف الجنسي والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.
- يقدم شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، المعهد العربي لحقوق الإنسان (IADH)، المشورة القانونية و يضمن وجود تمثيل قانوني لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يطلبون المساعدة القانونية.

التعليم

- يمكن للاجئين و طالبي اللجوء من الأطفال مزاولة تعليمهم الإبتدائي والثانوي. للترفيع من نسب الحضور المدرسي، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها منحًا تعليمية لمرة واحدة للطلاب كمساهمة لمساعدة الأولياء على شراء الكتب واللوازم المدرسية.

الصحة

- يمكن للاجئين وطالبي اللجوء الانتفاع بخدمات مرافق الرعاية الصحية الأساسية على غرار المواطنين التونسيين. وتقوم المفوضية، من خلال شريكها المجلس التونسي للاجئين، بسداد تكاليف العلاج و الأدوية الخاصة بالرعاية الصحية الأساسية، والأمراض المزمنة، والتدخلات الطبية الطارئة للفئات الأكثر ضعفاً من اللاجئين وطالبي اللجوء.

الأمن الغذائي والتغذية

- يتلقى اللاجئون و طالبي اللجوء المقيمون في المآوي قسائم أسبوعية لشراء الطعام والمواد الأخرى التي يختارونها. يتلقى بعض اللاجئون مساعدات نقدية متعددة الأغراض لدعم تلبية الاحتياجات الأساسية.

المأوى والمواد غير الغذائية

- لطالبي اللجوء واللاجئين حق الإقامة المؤقتة في الملاجئ أثناء دراسة ملفاتهم.

التمكين المجتمعي والتعويل على الذات

- تقوم المفوضية، مع شريكها الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الإجتماعي (TAMSS)، بتعزيز مبدأ التعويل على الذات و خلق فرص عمل مدرة للدخل للاجئين، وذلك من خلال التدريبات المهنية المتخصصة، و تكوين المشاريع الصغرى، والتوظيف في الشركات الخاصة.

الحلول الدائمة

- تسعى المفوضية لإيجاد حلول للاجئين من خلال إعادة التوطين في بلدان أخرى كلما أمكن ذلك أو كذلك توفير الدعم الخاص وجمع شمل الأسرة والتجنيس. عندما تكون الظروف ملائمة، تسهل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية العودة الطوعية. في حالات أخرى، تدعم المفوضية الاندماج المؤقت للاجئين في المجتمع والإقتصاد التونسي.

التأهب لحالة للطوارئ

- بناءً على طلب الحكومة التونسية و في إطار التأهب لحدوث تدفق للاجئين و المهاجرين من ليبيا، تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2014 و بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين تنسيق جهود التأهب المشتركة بين الوكالات، بدأت عملية تحيين خطة الطوارئ التي طلبتها الحكومة في أوائل عام و2019 و أسفرت عن وضع خطة طوارئ متعددة القطاعات.

أهم الأولويات لعام 2020

- دعم جهود الدولة التونسية من أجل إعتماد مشروع قانون اللجوء الوطني، و ذلك من خلال بناء ا المستمرللقدرات، و السعي لنشر ثقافة الممارسات الفضلى.
- استمرار التسجيل وتحديد وضع اللاجئ من أجل تحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى الحماية الدولية في سياق تدفقات الهجرة المختلطة.
- تعزيز إعتماد اللاجئين على أنفسهم من خلال دعم الوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية، وكذلك إعطاء الأولوية للمساعدة المباشرة لأكثر الفئات ضعفا.

أهم التحديات لعام 2020

- لم يصادق مجلس النواب التونسي المكلف بالتشريع القانوني في البلاد على القانون الوطني لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء بعد، مما يجعل اللاجئين وطالبي اللجوء في وضع قانوني واجتماعي و اقتصادي هش.
- تتأثر تونس بشكل كبير بتقلب الأوضاع السياسية والأمنية في البلدان المجاورة، لا سيما ليبيا. و هو ما يجعل زيادة الوافدين الجدد تتحدى بشدة طاقة الاستيعاب التي تعتبر محدودة في تونس.

- تظل درجة استيعاب المأوى لأعداد الوافدين الجدد تشكل تحديًا كما يتزايد عدد طالبي اللجوء الذين ينتظرون مواعيد تحديد صفة اللاجئ، على الرغم من تعزيز صفوف الموظفين.

العلاقات الخارجية / العلاقات مع الجهات المانحة

شكر خاص للمانحين للدعمهم مخصص الغرض لعمليات المفوضية في تونس لعام 2020
الإتحاد الأوروبي | إيطاليا | لوكسمبورج | موناكو | هولندا | RDPP NA – EU | سويسرا | برنامج الأغذية العالمي

بفضل الجهات المانحة الرئيسية للأموال المخصصة وغير المخصصة في عام 2020
الجهات المانحة الخاصة أستراليا | كندا | الدنمارك | ألمانيا | جهات مانحة خاصة ألمانيا | أيرلندا | جهات مانحة خاصة اليابان | هولندا | النرويج | الجهات المانحة الخاصة لجمهورية كوريا | الجهات المانحة الخاصة إسبانيا | السويد | سويسرا | المملكة المتحدة جهات مانحة خاصة الولايات المتحدة | الولايات المتحدة الامريكية.

للتواصل:
كيارى ماريا كافلكانتي ، cavalcac@unhcr.org ، Associate Reporting Officer
سوار بوراوي، bouraoui@unhcr.org ، Executive Associate

أو عبر الرابط:
UNHCR Tunisia country page https://data2.unhcr.org/en/country/tun
أو عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك
https://www.facebook.com/pg/UNHCRTunisie/about/?ref=page_internal